



منشورات ميسان القانونية (المنارة القانونية)

موائمة قانون المنافسة الكويتي مع المعايير العالمية

أكتوبر ٢٠٢٢

الكويت في 2 أكتوبر 2022

السادة / جهاز حماية المنافسة المحترمين

السادة / أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،

حيث إننا في شركة ميسان للمحاماة والاستشارات القانونية قد بدأنا في شهر مارس الماضي إعداد وتقديم سلسلة من المنشورات بعنوان (المنارة القانونية) نتناول فيها الجوانب المختلفة من القوانين واللوائح والأنظمة الكويتية السارية بعيداً عن إبداء رأينا فيها أو تقييمها، بحيث تقتصر تلك المنشورات على سرد الحقائق والوقائع والممارسات القائمة في دولة الكويت ومقارنتها بعدد من الدول الرائدة في المراكز التجارية والاقتصادية.

وحيث إن التوجه العام للتطلعات والطموحات -في الغالب- تتمحور حول إرتقاء دولة الكويت لتصبح مركزاً تجارياً واقتصادياً رائداً، فإننا نوجه إليكم هذا الكتاب لنتناول موضوع جهاز حماية المنافسة في دولة الكويت (ويشار إليه فيما يلي بـ"جهاز حماية المنافسة") بالمقارنة مع الدول الرائدة في المجال التجاري والاقتصادي العالمي، وسيكون التركيز في هذا الكتاب منصب على تقدير مجلس إدارتكم للحدود الإجمالية والفردية في التركزات الاقتصادية، والتي من شأنها إذا تحققت إلزام أطراف عملية التركز الاقتصادي بتقديم الطلب إلى جهاز حماية المنافسة.

في البداية نقول أنه لا ينبغي المبالغة في التشديد على أهمية الحدود الإجمالية والفردية، حيث إن لها تأثيرين سلبيين رئيسيين:

• الأول: الأثر الثابت لمتطلبات جهاز حماية المنافسة على النشاط الاستثماري في الكويت على المدى المتوسط والطويل.

وفي المقابل إن المزج ما بين صرامة القوانين واللوائح والأنظمة والمرونة التي يتم بها تسهيل الاستثمارات من شأنه أن يعزز جاذبية الكويت بالنسبة إلى كل من المستثمرين المحليين والدوليين، وسيكون لهذا المزج أثر على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر المطلوب بشدة لنقل ملكيات رؤوس الأموال ونقل المعارف التقنية.

• الثاني: إن من شأن تقدير الحدود الإجمالية والفردية بمبالغ منخفضة جدًا أن يحدث تأخيرات وعرقلات استثمارية، وذلك بسبب الحجم الكبير من الطلبات التي سيتعين على جهاز حماية المنافسة بحثها ودراستها.

ولقد سبق وأن شهدنا خطورة هذا على الواقع، ففي عدد من الصفقات الاستثمارية الدولية التي شاركنا فيها، تسببت الحدود الإجمالية والفردية المنخفضة بتأخير جسيم في إتمام تلك الصفقات، وفي أغلب الحالات التي تتطلب موافقات أجهزة حماية المنافسة لأكثر من دولة، تأتي موافقة جهاز حماية المنافسة الكويتي في آخر تلك الموافقات، حتى ولو كان المستثمر الكويتي يمتلك أقل عدد من الأسهم في الكيان المستهدف، أو كان المكوّن الكويتي هو أصغر مكونات الصفقة.

نتيجة لمثل هذه التأخيرات الجسيمة، يتزايد القلق حيال واقع أن تميل أطراف التركزات إلى الامتناع عن التقدم للحصول على موافقة جهاز حماية المنافسة، ولا سيما عندما تكون

المشاركة الكويتية ضئيلة، ونحن من جانبنا نعتقد أن هذا الأمر يقوّض أهمية دور جهاز حماية المنافسة وسلطته.

فنحن إذ نشيد بجهود جهاز حماية المنافسة في سبيل تنظيم العملية التنافسية في الكويت، إلا أنه مع ذلك وبفضل إمامنا بالمعاملات الدولية والحدود الإجمالية والفردية للتركز الإقتصادي في الدول الأخرى، نؤمن بأننا ملتزمون بمشاركتم مدى انخفاض الحدود الإجمالية والفردية في دولة الكويت بالمقارنة مع الدول الأخرى تاركين لكم أي تعليق أو تحليل لهذه الاختلافات.

التمهيد

في العام 2020، سنّ مجلس الأمة الكويتي قانوناً تنظيمياً للمنافسة بهدف تعزيز وحماية المنافسة، بما في ذلك التنظيمات الجديدة لمراقبة عمليات التركيز الاقتصادي (القانون رقم 2020/72 لحماية المنافسة). وفي العام 2021، أصدر جهاز حماية المنافسة القرار رقم 2021/14، الذي اعتمد اللوائح التنفيذية لقانون حماية المنافسة. بعد ذلك، أصدر جهاز حماية المنافسة القرار رقم 2021/26 بشأن الحدود الإجمالية والفردية لطلبات التركيز الاقتصادي (يشار إلى قانون المنافسة واللوائح التنفيذية وقرار الحدود بشكل جماعي باسم "قواعد المنافسة").

تتطبق قواعد المنافسة على أي صفقة تجارية يتم إجراؤها في الكويت وأي صفقة تُبرم خارج الكويت ينتج عنها منع لحرية المنافسة أو تقييد لها أو إضرار بها. علاوة على ذلك، تتطلب قواعد المنافسة أيضاً طلبات ما قبل التركيز الإقتصادي ("طلب التركيز الاقتصادي") لكافة المعاملات التي تقع ضمن الحدود الإجمالية والفردية الصادرة عن قرار جهاز حماية المنافسة رقم 2021/26.

طلب التركيز الاقتصادي

يتعين على الأطراف المشاركة في أي اتفاقية¹ تنطبق عليها أي من الحدود الإجمالية والفردية الثلاثة المنصوص عليها في القرار رقم 2021/26 تقديم طلب التركيز الاقتصادي إلى جهاز حماية المنافسة، ويتعين على الأطراف تقديم كافة الوثائق الخاصة بالشركة والإدارة، وتقرير مقوم الأصول (يتم إعداده من قبل إحدى شركات التدقيق المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال في الكويت)، كما يجب دفع الرسوم المستحقة إلى جهاز حماية المنافسة عن طريق شيك مصدق لاسم جهاز حماية المنافسة، وتحسب الرسوم على أنها أقل قيمة من: (1) نسبة 0.1% من رأس المال المدفوع للأطراف، و(2) القيمة الإجمالية لأصول الأطراف في الكويت، مع مراعاة حد أقصى قدره 100,000 دينار كويتي (حوالي 330,000 دولار أميركي)، ومن المطلوب أيضاً: البيانات المالية المدققة للعامين الماضيين للأطراف المعنية، ومسودة الاتفاقيات الأساسية، وتقرير الأبعاد الاقتصادية للصفقة، ونسخة من كافة التقييمات المالية التي أجريت على الصفقة الأساسية.²

الحدود الإجمالية والفردية للتركيز الاقتصادي

من المطلوب تقديم طلب التركيز الاقتصادي عندما تتحقق في الصفقة الأساسية أيّاً من الحالات التالية:

¹ تُعرّف المادة 1 من قانون المنافسة "الاتفاقية" على أنها تشمل الاتفاقات أو العقود أو القرارات أو الترتيبات أو الأعمال أو التصرفات أو التحالفات أو الممارسات بين شخصين أو أكثر أو أي تعاون بين الأشخاص أو القرارات الصادرة عن تجمعات الأشخاص سواء كانت كتابية أم شفوية، صريحة أم ضمنية، علنية أم سرية، مباشرة أم غير مباشرة.

² نموذج طلب التركيز الاقتصادي الصادر عن جهاز حماية المنافسة.

- إذا حقق أي من أطراف الاتفاقية مبيعات في الكويت تزيد قيمتها عن 500,000 دينار كويتي (ما يقارب 1,645,000 دولار أميركي) وفقاً للبيانات المالية المدققة للسنة المالية الماضية.
- إذا كانت قيمة المبيعات الإجمالية لأطراف الاتفاقية تزيد عن 750,000 دينار كويتي (ما يقارب 2,470,000 دولار أميركي) وفقاً للبيانات المدققة للسنة المالية الماضية (على الرغم من أن قرار الحدود الإجمالية والفردية لجهاز حماية المنافسة غير واضح بشأن هذه النقطة من ناحية كون هذه المبيعات محققة في الكويت أو في الكويت وخارجها، ولكن بناءً على قراءتنا لقرار الحدود الإجمالية والفردية الخاص بجهاز حماية المنافسة بالنظر إلى المادة 12 من قانون جهاز حماية المنافسة، نرى أن هذا الشرط ينطبق على المبيعات الموحدة في الكويت).
- إذا تجاوزت قيمة الأصول المسجلة في الكويت للأطراف المشاركة في الاتفاقية قيمة 2.5 مليون دينار كويتي (ما يقارب 8,225,000 دولار أميركي) وفقاً للبيانات المالية المدققة للسنة المالية السابقة.³

أثر عملية مراجعة طلب التركيز الإقتصادي

تتص قواعد المنافسة على أنه يجب تقديم طلبات التركيز الإقتصادي من قبل الأطراف قبل 60 يوماً على الأقل من إبرام الاتفاقية الأساسية أو إتمام الصفقة الأساسية، وعند مراجعة جهاز حماية المنافسة للطلب، يجوز لها أن تمنح أحد الخيارات التالية (1) الموافقة على الطلب، (2) أو الموافقة المشروطة، (3) أو رفض الطلب، وأثناء مراجعة طلب التركيز الإقتصادي سيأخذ جهاز حماية المنافسة في عين الاعتبار: الأثر المتوقع للصفقة على المنافسة في السوق المعنية الذي

³ قرار جهاز حماية المنافسة رقم 2021/26 بشأن الحدود الإجمالية والفردية للتركز الإقتصادي

تعمل فيه الأطراف، والأثر المتوقع للصفقة على مصلحة المستهلكين (نسبة السعر بالنسبة إلى الجودة)، والأثر الذي قد تحدثه هذه الصفقة في تشجيع خفض التكلفة أو تطوير منتجات جديدة أو مشاركة منافسين جدد.

ومن ناحية المدة الزمنية، فإن الإطار الزمني الذي حدده جهاز حماية المنافسة لمراجعة طلب التركيز الاقتصادي طويل الأجل ويجوز أن يتراوح بين 95 يوماً و 185 يوماً على الأقل،⁴ ويتم إصدار قرار من جهاز حماية المنافسة خلال هذا الإطار الزمني (بحسب خبرتنا العملية، قد تصل المدة الزمنية لاستجابة الجهاز إلى 185 يوماً) على حسب الوقت الذي يكون فيه مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة قادراً على الاجتماع لإصدار القرار، حتى لو أنهت الإدارات المختصة دراستها فإنه يجب أن يصدر القرار النهائي عن مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة الذي يجتمع شهرياً في العادة.

نتيجة لذلك كله، من المحتمل -احتمالاً راجحاً- أن تفقد الشركات الدافع لإبرام الصفقات نتيجة العملية المطولة لتقديم طلبات التركيز الاقتصادي وطول المدة الزمنية للبت فيها، وكلما تأخر إتمام الصفقة لفترة أطول نتيجة عملية دراسة الطلب، زادت احتمالية تسرب المعلومات السرية للجمهور مما يؤدي إلى مزيد من العوائق أمام الصفقات الشديدة السرية، ونظراً لأن الاقتصاد العالمي سريع التقلب، فإن التأخيرات تؤثر أيضاً على الأسعار وأسعار الصرف ذات الصلة ما من شأنه أن يضر بالصفقة، وعليه يُعتبر المستثمرون أقل ميلاً للمشاركة في الصفقات التي تكون الكويت بأجهزتها التشريعية والرقابية طرفاً فيها، فتصبح الأنظمة المعمول بها في الكويت عقبةً أمام نمو الاقتصاد الكويتي وأمام المنافسة المشروعة.

إنّ امتناع أطراف الصفقة عن تقديم طلب التركيز الاقتصادي يجيز لجهاز حماية المنافسة تطبيق مجموعة واسعة من الغرامات والتدابير الجزائية ضد أطراف الصفقة و / أو التأثير على الصفقة:

- غرامة تساوي نسبتها 10% من إجمالي إيرادات أطراف الصفقات لآخر سنة مالية.
- معاقبة المسؤول عن الإدارة الفعلية للأطراف التي انتهكت قانون جهاز حماية المنافسة بنفس العقوبة السابقة.
- طلب الجهاز من الجهات الرقابية في الكويت تجميد إتمام الصفقة.

كما ينص قانون جهاز حماية المنافسة على أنه يجوز التوصل إلى تسوية مع الجهاز، هذه التسوية تسمح لجهاز حماية المنافسة بفرض نسبة 50% -بحسب تقديره- من أي غرامة مالية في حالة حدوث انتهاك لقانون جهاز حماية المنافسة.

تتمثل العقوبات الرئيسية الناشئة عن هذه عملية تقديم طلب التركيز الإقتصادي في (1) الأثر على الجدول الزمني للصفقة بالنظر إلى الوقت الذي قد يستغرقه جهاز حماية المنافسة للموافقة على الصفقة، (2) والإفصاح عن الصفقة للجمهور حيث إن العملية تشتمل على نشر إشعار بالصفقة في صحيفتين يوميتين -على الأقل- وعلى موقع جهاز حماية المنافسة على الإنترنت. وتجدر الإشارة إلى مكن الغرض من النشر وهو السماح بفترة اعتراض مدتها 15 يوماً للأطراف المهمة الذين قد يعترضون على الصفقة إذا كان اعتراضهم مدعماً بأسباب سائغة (تجدر الإشارة إلى أن فترة الـ 15 يوماً مستثناة من حساب الـ 95 يوماً التي يخصصها جهاز حماية المنافسة لمراجعة الطلب).

طلب التشاور ما قبل تقديم طلب التركيز الإقتصادي

يجوز للأطراف تقديم طلب إلى جهاز حماية المنافسة للتشاور قبل تقديم كامل طلب التركيز الإقتصادي، وستتطلب عملية التشاور تقديم الوثائق الرسمية والمعلومات للأطراف إلى جهاز حماية المنافسة، وعند انتهاء عملية التشاور، من شأن جهاز حماية المنافسة أن يقرر جعل الأطراف يقدمون كامل الطلب أو إعفاءهم من تقديم الطلب. تستغرق عملية التشاور 5 أيام وفقاً لقواعد المنافسة، إلا أنه يبقى لجهاز حماية المنافسة الحق في تمديد هذه الفترة وفقاً لتقديراته، وهو ما يحدث عادة.

في حين إن الغرض من التشاور يقتضي -من حيث أهدافه- تقديم ضمان لأطراف الصفقات بأن طلب التركيز الإقتصادي لن يكون مطلوباً، إلا أنه ومن الناحية العملية لم يقدم جهاز حماية المنافسة أي ضمان من هذا القبيل، وكمسألة عرفية يطلب الجهاز من الأطراف تقديم طلب التركيز الإقتصادي في كافة الحالات قبل اتخاذ أي قرار. هذا يجعل عملية تقديم طلب التشاور غير مجدية إلى حد ما.

تداعيات الحدود الإجمالية والفردية على صفقات التركيز الإقتصادي في الكويت

كما هو مبين في الملحق أ، فإن حدود تقديم الطلب منخفضة بشكل ملحوظ بالمقارنة مع تلك المحددة في كل من دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى.

أولاً: لا يوجد استثناء صريح في قواعد المنافسة للصفقات التي لا تكون لها أثر على التنافس في السوق الكويتي، وعلى أثر ذلك فمن غير المستبعد أن يلزم جهاز حماية المنافسة أطراف هذه

الصفقات بتقديم طلب حماية المنافسة على الرغم من أن الأثر السلبي على المنافسة الذي قد يتسبب فيه ذلك في سوق الكويت ضئيل.

إن مطالبة المستثمرين بتقديم طلب التركيز الاقتصادي إلى جهاز حماية المنافسة كخطوة إضافية في عمليات الاستحواذ والاندماج وغيرها من عمليات التركيز الاقتصادي يعيق النشاط الاقتصادي، لأنه ينتج التزامات مرهقة لن تكون مطلوبة في الدول المجاورة، وبالتالي تؤثر قواعد المنافسة تأثيراً واسع النطاق على السلوك الاقتصادي والتجاري.

إننا نستطيع قول إن معظم المستثمرين الذين ينفذون صفقات استحواذ أو إندماج أو غيرها قد حققوا مبيعات بقيمة 500,000 دينار كويتي على الأقل، وبالتالي فإن الحد الأدنى لتقديم طلب التركيز الاقتصادي يشمل معظم عمليات التركيز الاقتصادي، مما يقوّض أسباب وأهداف قوانين حماية المنافسة التي ينبغي أن تعمل على تعزيز سوق تنافسي نشط، وليس الحول دون الوصول إلى ذلك.

ثانياً: يُفسّر على نطاق واسع أن كلمة "المبيعات" على النحو المشار إليه في قرار الحدود الإجمالية والفردية، تشمل كافة المعاملات التشغيلية التي تؤدي إلى انطباق الحد، وبالتالي تؤدي إلى وجوب تقديم طلب التركيز الاقتصادي، وهذه الحدود الإجمالية والفردية بهذا التقدير المنخفض والتفسير الواسع كما سبق وبيننا تنتج عبئاً غير معقول لكل من جهاز حماية المنافسة وموظفيه، حيث إنه يتعين عليهم إجراء البحوث والدراسات واستنزاف مواردهم في حين الآثار المترتبة على مثل هذه الصفقات في السوق المعنية ضئيلة كما هو غالب الحال. على هذا النحو، تتسبب هذه الحدود الإجمالية والفردية في تأخيرات وعرقلات في حصول أطراف الصفقات على الموافقات، وبحسب خبرتنا بشأن الصفقات على مدار العام الماضي، استغرقت مدة الحصول على الموافقات في الكويت ما يقارب أربعة إلى ستة أشهر، في حين أن الدول الأخرى تستغرق شهرين إلى ثلاثة أشهر، أي إنها تستغرق نصف المدة المطلوبة في الكويت.

الحدود الفردية والإجمالية لتقديم طلب التركيز الإقتصادي في الدول الأخرى

تختلف تنظيمات مراقبة التركزات الإقتصادية في الدول الأخرى، ولكن كما ستلاحظون في الملحق أ، فإن الحدود الإجمالية والفردية في الكويت أقل بشكل ملحوظ من الحدود الإجمالية والفردية في بعض الدول الأخرى، بل إلى حد ما تختلف عن كافة دول العالم.

على سبيل المثال المملكة العربية السعودية، فإنه بحسب قوانين ولوائح الهيئة العامة للمنافسة السعودية، يتعين على أطراف الصفقة تقديم طلب إلى الهيئة قبل 90 يوماً من إتمام الصفقة إذا كانت قيمة إجمالي المبيعات السنوية للأطراف المشاركة في الصفقة تتجاوز 100,000,000 ريال سعودي (مئة مليون ريال سعودي) أي ما يقارب 8,200,000 دينار كويتي، وكما هو واضح إن هذا الحد أكبر بعشر مرات من الحد في الكويت.

وكذلك الأمر في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنه وبحسب قوانينها ولوائحها، يتعين على الأطراف المشاركة التقدم إلى وزارة الإقتصاد في غضون 30 يوماً من تاريخ وضع الصيغة النهائية لمسودة الاتفاقيات النهائية إذا تجاوزت الحصة السوقية للأطراف المشاركة مجتمعة نسبة 40٪ من السوق ذات الصلة، وهو حد أعلى بشكل واضح وجلي.

من ناحية أخرى، في سنغافورة، لا تكون طلبات التركيز الإقتصادية إلزامية أصلاً، وإنما يتعين على الأطراف المشاركة في صفقة التركيز الإقتصادي أن تقيم نتائج صفقتها تقيماً ذاتياً لتري مدى تأثيرها على المنافسة من عدمها بناءً على تنظيمات سنغافورة لعملية التركيز الإقتصادي للعام 2012، كما تتوفر حدود إجمالية وفردية توضيحية تأخذها لجنة المنافسة والمستهلكين في

سنغافورة في عين الإعتبار عند تحليل صفقة التركيز الاقتصادي، ومن هذه الحدود (1) إذا تجاوزت الحصة السوقية للكيان المستهدف نسبة 40% أو (2) إذا كانت الحصة السوقية للكيان المستهدف في حدود نسبي 20-40% وبعد صفقة التركيز الاقتصادي سوف لا تقل الحصة السوقية المجمعة لأكبر ثلاث شركات في السوق عن نسبة 70%.

نرى أن دولة الكويت يجب أن تكون بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر والصفقات التجارية والإقتصادية، ولذلك نحن بدورنا كشركة محاماة واستشارات قانونية قمنا بتقديم المشورة للمستثمرين الأجانب بشكل فاعل بشأن الاستثمارات في الكويت، ولكننا لم نتصدَّ بشكل صريح وواضح للمشاكل التي يواجهونها فيما يتعلق بحدود تقديم طلب التركيز الإقتصادي المرهقة التي وصفناها في هذه الكتاب.

نعتقد أننا كدولة صغيرة جغرافياً، يجب أن نطمح إلى تفعيل عاملي الجذب والإقناع والتي تصحبهما أهمية اقتصادية كبرى، ونحن ندرك أن لدى جهاز حماية المنافسة أولويات للتعامل مع حماية المنافسة، ولكن مع ذلك فإننا نقترح أنه وسعياً لإحداث إصلاح تجاري واقتصادي من المهم البدء بالأساسيات وإعادة النظر فيها.

تفضلوا بالقبول مع خالص الإحترام والتقدير ،،،

شركة ميسان للمحاماة والاستشارات القانونية

الملحق أ: مقارنة بين حدود تقديم طلب منافسة

الدولة	تقديم طلب التركيز الإقتصادي	هل من الإلزامي تقديم طلب التركيز الإقتصادي؟	متى يجب تقديم طلب التركيز الإقتصادي؟	ما هو الحد الفردي أو الإجمالي لتقديم طلب التركيز الإقتصادي؟	ما هي العقوبات في حالة عدم تقديم طلب؟
الكويت	يتعين على الأطراف المشاركة في أي استحواذ أو اندماج أو غيرها من التركزات الإقتصادية تقديم طلب التركيز الإقتصادي عند تحقق أحد حالات الحدود	إلزامي.	60 يوماً على الأقل من تاريخ إعداد مشروع العقد أو الإتفاق.	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إذا حقق أي من أطراف الاتفاقية مبيعات في الكويت تزيد قيمتها على 500,000 دينار كويتي (ما يقارب 1,645,000 دولار أميركي) وفقاً للبيانات المالية المدققة من السنة المالية الماضية، أو 	<ul style="list-style-type: none"> • غرامة تساوي نسبتها 10% من إجمالي إيرادات أطراف الصفقات لآخر سنة مالية. • معاقبة المسؤول

<p>عن الإدارة الفعلية للأطراف التي انتهكت قانون جهاز حماية المنافسة بنفس العقوبة السابقة. طلب الجهاز من الجهات الرقابية في الكويت تجميد</p>	<p>■ إذا كانت قيمة المبيعات الإجمالية لأطراف الاتفاقية تزيد على 750,000 دينار كويتي (ما يقارب 2,470,000 دولار أميركي) وفقاً للبيانات المالية المدققة من السنة المالية الماضية، أو</p> <p>■ إذا تجاوزت قيمة الأصول المسجلة في الكويت للأطراف المشاركة في الاتفاقية قيمة 2.5 مليون</p>			<p>الإجمالية والفردية.</p>	
---	--	--	--	----------------------------	--

إتمام الصفقة.	دينار كويتي (ما يقارب 8,225,000 دولار أميركي) وفقاً للبيانات المدققة من السنة المالية السابقة.				
يجوز أن يؤدي عدم إرسال إشعار ما قبل الاندماج إلى تغريم الأطراف بما تصل نسبته إلى 10% من إجمالي قيمة المبيعات السنوية للمنتجات أو الخدمات موضوع الانتهاك.	إذا تجاوزت قيمة إجمالي المبيعات السنوية للأطراف المشاركة في الصفقة قيمة 100,000,000 ريال سعودي (مئة مليون ريال سعودي) أي ما يقارب قيمة 8,200,000 دينار كويتي.	90 يوماً قبل إغلاق الصفقة.	إلزامي	يتعين على أطراف الصفقة تقديم طلب التركز الإقتصادي إلى الهيئة العامة للمنافسة قبل 90 يوماً من إغلاق الصفقة إذا كان الحد الإجمالي متحققاً.	المملكة العربية السعودية

<p>ومع ذلك، لا يجوز أن تتجاوز قيمة الغرامة 10 ملايين ريال في حالة عدم قدرة الهيئة العامة للمنافسة أو الأطراف على تحديد المبيعات السنوية.</p>					
<p>تتراوح الغرامات بين نسبيتي 2 و5% من إجمالي المبيعات السنوية للسلع أو الخدمات في السوق ذات الصلة للأطراف المشاركة. ومع ذلك، سيتم فرض غرامة تتراوح</p>	<p>إذا تجاوزت الحصة السوقية للأطراف المشاركة مجتمعة نسبة 40% من السوق ذات الصلة.</p>	<p>30 يومًا من تاريخ وضع الصيغة النهائية لمسودة الاتفاقيات النهائية.</p>	<p>إلزامي</p>	<p>يتعين على الأطراف المشاركة تقديم طلب التركيز الإقتصادي إلى وزارة الاقتصاد إذا تجاوزت الحصة السوقية للأطراف المشاركة</p>	<p>الإمارات العربية المتحدة</p>

قيمتها بين 500,000 درهم إماراتي و5 ملايين درهم إماراتي إذا تعذر تحديد حجم مبيعات الأطراف المشاركة.				مجتمعة، النسبة المحددة	
ما من غرامات مفروضة إذا لم تقم الأطراف بإرسال إشعار إلى لجنة المنافسة والمستهلكين في سنغافورة. ومع ذلك ، يحق للجنة المنافسة والمستهلكين في سنغافورة معاينة الصفحة وفرض غرامات تصل	تتوفر حدود إجمالية وفردية توضيحية تأخذها لجنة المنافسة والمستهلكين في سنغافورة في عين الاعتبار عند تحليل صفحة التركيز الاقتصادي. ومن هذه الحدود (1) إذا تجاوزت الحصة السوقية للكيان المستهدف نسبة 40%، أو (2) إذا	لا يوجد موعد نهائي لتقديم الطلب. ومع ذلك، قد لا تقبل لجنة المنافسة والمستهلكين في سنغافورة أي طلبات مقدمة بعد إغلاق الصفحة.	اختياري	يتعين على الأطراف المشاركة في صفحة التركيز الاقتصادي أن تقيم نتائج صفحتها تقيماً ذاتياً لترى مدى تأثيره على المنافسة من عدمه.	سنغافورة

نسبتها إلى 10 % من حجم مبيعات الأطراف المشاركة لمدة ثلاث سنوات أو فرض توجيهات مثل إلغاء الصفقة.	كانت الحصة السوقية للكيان المستهدف في حدود نسبتي 20-40% وبعد صفقة التركيز الاقتصادي، لا نقل الحصة السوقية المجمعة لأكثر ثلاث شركات في السوق عن نسبة 70%.				
--	--	--	--	--	--